

الإسلاميون والحكم في المغرب الأقصى.. حصاد سنة

د. امحمد مالكي *

يشهد المغرب منذ انتخابات ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ التشريعية حدثاً سياسياً نوعياً، يتعلق بقيادة حزب العدالة والتنمية، بوصفه حزباً مدنياً مرجعية إسلامية، العمل الحكومي، بعد تصدّره قائمة الفائزين في هذا الاستحقاق. فوفقاً للفصل السابع والأربعين (٤٧) من الدستور يترأس الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب الحكومة (١)، ويحق له، تبعاً لذلك، تشكيل الحكومة وتقديم برنامجه السياسي بُغية المصادقة عليه من قبل البرلمان، وتنصيبه دستورياً.

ووفقاً لوثيقة الدستور ٢٠١١، التي حددت مدة الولاية التشريعية في خمس سنوات، ستكون أمام الحكومة فرصة ممتدة للعام ٢٠١٦ لتنفيذ برنامجه السياسي العام، وتجديد كل طاقاتها لصياغة سياسات عمومية لتحقيق وعودها الانتخابية والسياسية، والاستجابة لتطلعات الجسم الانتخابي الذي منحها الشرعية بالتصويت على أحزابها. فهل ستمتكن حكومة الإسلاميين من الارتقاء إلى مستوى ما تم تسويقه لحظة الحملة الانتخابية، وما بعد التنصيب البرلماني للحكومة؟. تسعى المقالة إلى النظر في حصاد سنة من عمل الحكومة التي يترأسها حزب العدالة والتنمية، بُغية قياس منحى تطور أداء هذه الحكومة، وملازمة درجة انجازها للالتزامات التي وعدت بها على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

* كاتب وباحث مغربي

أولاً : سياق فوز الإسلاميين

لم يكن حدثُ رئاسة " حزب العدالة والتنمية" للحكومة متغيراً جديداً أو مفاجئاً لقادته ومناضليه، إذ منذ انعقاد مؤتمره الأخير [صيف ٢٠٠٨]، باتَ واضحاً أنه يتطلع إلى المشاركة في العمل الحكومي وقد أسعفه في ذلك التعديل الدستوري الأخير [فاتح يوليو/تموز ٢٠١١]، الذي أقرَّ بأن يتولى الحزب صاحب الأغلبية في انتخابات مجلس النواب رئاسة الحكومة. بيد أن السياق الوطني والإقليمي والدولي الذي زامن هذه الحكومة ينطوي على أكثر من متغير، سيكون له دون شك الأثرُ الواضح، وربما الفاصل، في مسيرة هذا الحزب وآفاق تطوره إيجاباً أو سلباً.

فمن جهة، يقود الحزب ائتلاًفاً حكومياً من أربعة أحزاب (٢)، تتباعد إلى حد ما في المنحدرات التاريخية والأبعاد الاجتماعية والإيديولوجية، هي تحديداً: حزب الاستقلال، ذو الحمولة التاريخية والوطنية، والنزعة التقليدية المحافظة، والحركة الشعبية، التي أسست على خلفية الدفاع عن الأمازيغية والعالم القروي، وحزب التقدم والاشتراكية سليل الحزب الشيوعي المغربي. لذلك، يجد حزب العدالة والتنمية نفسه ملزماً على البحث عن أرضية مشتركة بين هذه الأطراف المتباينة. فهو وإن استطاع التوافق مع شركائه في تشكيل الحكومة، بما فيها توزيع الحقائق الوزارية، وتقديم البرنامج الحكومي ونيل المصادقة البرلمانية عليه، فإنه مطالب بالاستمرار في تطوير عمله إلى جانبهم، لاسيما أن المقتضيات الجديدة للدستور تشدد على المسؤولية الجماعية والمتضامنة للفريق الحكومي. كما أن الحزب ملزم، من جهة ثانية، وفق أحكام الدستور على قيادة الحكومة في تناغم وتطابق مع الاختصاصات التي منحها الدستور للملك، سواء تعلق الأمر بتلك المُسندة إليه بحسبه رئيساً للمجلس الوزاري، أو التي يتولأها باعتباره قيماً وساهراً على استمرار الدولة واستقرار المؤسسات، أو الصلاحيات التي أوكلها إياه الدستور في علاقته بباقي المؤسسات (البرلمان والقضاء). لذلك، يُعتبر هذا المعطى (تعدُّد الفاعلين والشركاء) مُحدِّداً مؤثراً على قُدرته في الذهاب بعيداً في تجسيد إستراتيجيته في سياسات عامة حكومية.. إنه ملزم على احترام وثيقة الدستور والإنصات والتعاون مع حلفائه من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي المشترك على صعيد الواقع.

تُضاف إلى ما سبقته الإشارة إليه أعلاه متغيرات أخرى ذات أهمية وإزنة في رسم معالم تطور تجربة حزب العدالة والتنمية، يتعلق الأمر أساساً بحظوظ وحدود نجاحه في الاستجابة للمطالب التي رفعتها قوى الحراك الاجتماعي في المغرب في سياق الحراك العربي وفواعله بشكل عام. فما لا يختلف حوله اثنان أن الدينامية الجديدة للإصلاح في المغرب (الدستور الجديد والانتخابات التشريعية (شكل الحراك العربي أحد أقوى مصادرها، على الأقل من حيث التسريع بوتيرة التفكير في استباق الأحداث والعمل على تجاوزها إيجابياً. لذلك، سيتوقف مستقبل " الإسلاميين" على مدى قدرتهم على تحقيق

انجازات ملموسة في القضايا التي شكلت مُسببات انطلاق الحراك الاجتماعي، وفي صدارتها توسيع دائرة الحريات والمشاركة الديمقراطية، والحدّ من الاختلالات الاجتماعية. يُذكر أن المغرب لم يشدّ عن المنطقة العربية من حيث حاجته الماسّة إلى تعميق ديمقراطية المؤسسات وتقليص حجم الفجوة الاجتماعية. فقد تبيّن أن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقدم عليها المغرب خلال تسعينات القرن الماضي [١٩٩٢ - ١٩٩٦]، وسعى إلى تطويرها خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة، ما زالت في حاجة إلى قوة دفع جريئة وعميقة، لتجعل نتائجها قادرةً على إحداث التغيير اللازم لديمقراطية الثقافة السياسية الناطمة لمؤسسات الدولة ونسيج المجتمع. والحقيقة أن إحدى النقط المفصلية في البرنامج الانتخابي للإسلاميين، والرهنات التي تنتظر شرائح واسعة من المواطنين أن يتميزوا عن غيرهم من الأحزاب في الوصول إلى نتائج واضحة في نطاقها قضية تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وإعادة الاعتبار للهبة الدولة في صيانة المال العام والمحافظة على حُسن تديره وإنفاقه. بل إن البرنامج الحكومي نفسه، واستناداً إلى روح الدستور الجديد (٣)، أولى أهميةً خاصةً لموضوع الحكامة الجيدة ومستلزمات تحقيقها. ففي هذه الأولوية بالذات، يتوقف، في تقديرنا، مدى نجاح الحزب من عدمه، حيث يستطيع "الإسلاميون"، إن هم سجلوا اختراقات في مضمار خلخلة المجموعات المستفيدة من اقتصاد الربيع، وإصدار قوانين ووضع آليات عملية تحدّ من نفوذهم، وتُعيد للمال العام قُدسيته واعتباره، وقد شرع بعض وزرائهم في تدشين هذا الطريق، بنشر قوائم المستفيدين منذ عقود أو سنوات من مأذونيات ورُخص النقل العمومي بكل أنواعه، كما أن نشر لوائح الجمعيات المستفيدة من الدعم ستتلو هذا الإجراء في قادم الأيام، بحسب تصريح الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (٤).

فهكذا، تكمن القيمة الإستراتيجية لأية خطوة في اتجاه الحدّ من الفساد ومحاربة اقتصاد الربيع، في كونها ستعزّد موقع "حزب العدالة والتنمية" في الخريطة السياسية والحزبية المغربية، وستوسع قاعدته الاجتماعية، وستُعظّم، بالنتيجة، قوته التنظيمية والسياسية. ولعلّ النسبة المرتفعة التي صوّتت لصالحه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، تُراهن عليه، بعد ما شكّكت في قدرة الأحزاب الأخرى، بكل ألوانها وأطيافها، على إنجاز مهمة تخليق الحياة العامة والحدّ من آفة الفساد. ثم إن "حركة ٢٠ فبراير" (٥)، التي أعطت زخماً قوياً للحراك الاجتماعي المغربي، وما زالت مستمرةً في التظاهر بعد الفينة والأخرى، بعدما قاطعت التصويت على الدستور والمشاركة في انتخاب مجلس النواب في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، ستجد في "حزب العدالة والتنمية"، إن حاله النجاح في هذا الملف، محاوراً ذي صدقية، مقارنة مع باقي الفاعلين السياسيين الآخرين، سواء من داخل الأغلبية أو من قلب المعارضة نفسها.

ثانياً: حصاد سنة من قيادة الإسلاميين

١ - جدير بالإشارة - قبل تشخيص عناصر حصاد سنة من قيادة الإسلاميين للعمل الحكومي - أن الدعوة إلى الإصلاح تعتبر علامةً فارقةً لما قبل تأسيس حزب العدالة والتنمية وما بعده، بل إن فكرة الإصلاح، وتحديدًا التطلع إلى الإصلاح من داخل المؤسسات القائمة والثوابت الوطنية الناطمة لها، شكلت الروح المؤلدة لمنعطف انتقال فئة من الإسلاميين المغاربة من جمعية دَعوية (حركة الإصلاح والتجديد) (٦) إلى حزب سياسي مدني مرجعية إسلامية. وهو ما حفّزهم مباشرة على اختبار قدرتهم على إعمال فلسفة الإصلاح - كما عبرت عنها وثائق الحزب التأسيسية ومؤتمراته المنتظمة - عبر المشاركة في ثلاث ولايات تشريعية [١٩٩٧ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧]، ومن خلال تواجدهم في المجالس البلدية والمحلية ورئاستهم لبعضها. ولئن بقي الحزب خارج العمل الحكومي لأسباب موضوعية خاصة بتطور النسق السياسي المغربي، وأخرى ذاتية مرتبطة بنضج تطلعاته كحزب، فقد ظل في تماس دائم مع الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٩٨، إما ممارساً المساندة النقدية، كما حصل خلال حكومة "عبد الرحمن اليوسفي" [١٩٩٨ - ٢٠٠٢]، أو منتصباً إلى المعارضة البرلمانية [٢٠٠٢ - ٢٠١١]، مستثمراً الوسائل والآليات المتاحة من قبل الوثيقة الدستورية، وفي صدارتها العمل داخل المؤسسة التشريعية، أو من خلال أنشطته الحزبية ومنابره الصحفية والإعلامية. ويعتبر البرنامج الانتخابي لاقتراع ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ لحظةً قويةً لتجديد حزب العدالة والتنمية دعوته إلى الإصلاح، لاسيما وأن سياق الحراك العربي الذي انطلق من تونس في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، وامتد، بدرجات متفاوتة، إلى سبع عشر دولة عربية، ومنها المغرب، كان محرّضاً على المطالبة بتغييرات نوعية في السلطة ومصادر توزيع الثروة. لذلك، يمكن القول أن الحزب اقتنص هذه اللحظة السياسية لإعادة تأكيد قدرته على إدخال الإصلاحات البنوية التي تتوق إليها قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، والأكثر من ذلك، جهد من أجل تسويق شعار "الإصلاح في إطار الاستقرار"، أي الدعوة إلى إصلاح الممارسة السياسية دون صدمات، أو تغييرات هيكلية كبرى من شأنها تعريض البلاد لرجات واهتزازات اجتماعية لا يُعرف مدى تطورها على وجه اليقين. وغمّل إلى الظن - في غياب دراسات ميدانية عن السلوك التصويتي للجسم الانتخابي خلال الاقتراع الأخير - أن تجاوزاً واضحاً مع هذا الشعار عبّرت عنه شرائح مهمة من المشاركين في انتخابات ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، بما فيها التي لا تُقاسم الحزب مبادئه الإيديولوجية وقناعاته الفكرية والسياسية. قد نُفسر ذلك بالخوف من المستقبل، والميل إلى الرهان على حزب العدالة والتنمية في قيادة المرحلة التي تُزامن الحراك العربي وتُحايث أحداثه، كما قد نوع هذا التجاوز الإيجابي إلى اقتناع أكيد للجسم الانتخابي بأن المرحلة الراهنة هي بامتياز مرحلة حزب العدالة والتنمية، وليس بمقدرة سواه من الأحزاب، وقد تأكلت مشروعيتها، تحقيق شعار "الإصلاح في إطار الاستقرار".

٢ - دأبت النظم الديمقراطية على اعتبار مائة يوم كافية لتقييم الأداء الحكومي، بُغية استنتاج ما إذا كان

يسير في اتجاه الوفاء بوعود أصحابه وبرامجهم، أم بالعكس يميل إلى التعثر والإخفاق. وفي حالة حكومة السيد " عبد الإله بنكيران" مرت سنة ونيّف منذ تنصيبها في ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، أي أكثر من خمّس الولاية المقررة لها من الناحية الدستورية (٢٠١١ - ٢٠١٦) (٧)، وهي مدة نخالها كفيلاً بقياس حصاد الحكومة الائتلافية التي يقودها حزب العدالة والتنمية.

■ فمن الزاوية السياسية، يمكن الإقرار بأن رئاسة حزب العدالة والتنمية للحكومة في أعقاب انتخابات ٢٥ نونبر/تشرين الثاني ٢٠١١، خلقت قدراً ملحوظاً من التفاعل بين الفاعلين السياسيين، ليس فقط بين الأغلبية والمعارضة، ولكن حتى داخل تحالف الأغلبية نفسه. وإذا كان الإقرار بشرعية فوز الإسلاميين في الاستحقاق الانتخابي ظل واضحاً وغير مشكوك فيه، فإن الاقتناع بقدره هؤلاء على الوفاء بوعودهم الانتخابية، والانتقال بالمغرب إلى وضع سياسي نوعي مختلف عن سابقه، لم يلق ما يكفي من التأييد، وقد علّت نغمه التشديد على أن الإسلاميين يُعوزهم وضوح الرؤية، ويحتاجون إلى الخبرات والكفاءات البشرية التي تمكّنهم من صياغة سياسات عمومية قادرة على تعميق الإصلاحات التي وعدوا بإنجازها في حملاتهم الانتخابية، وأعادوا تضمينها في البرنامج الحكومي في صيغة تعاقدي مجتمعي، قائم على ثلاثة مرتكزات أساسية، هي تحديداً: العمل المندمج والمتكامل، والمقاربة التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لعل أبرز ما يمكن التأكيد عليه من زاوية الحصاد السياسي للحكومة الائتلافية بقيادة الإسلاميين بعد سنة ونيّف من تنصيبها، سعيها إلى إعادة الروح للنقاش العمومي حول الشأن العام منهجية تدبيره. فما يلاحظ في هذه النقطة بالذات إصرار حزب العدالة والتنمية على تسويق صورته كففاعل سياسي، تجتمع فيه مقومات المبادرة، والتفكير، والتخطيط لقيادة العمل الحكومي، وتحمل مسؤولية نتائجه، وقد دفعت به حماسة هذا الإصرار أحياناً إلى الخروج عن المألوف والمعتاد في العمل المؤسسي عموماً، سواء على صعيد معجم اللغة المستعملة من قبل أمينه العام - بوصفه رئيساً للحكومة - أو من لدن وزرائه في الائتلاف الحكومي، أو على مستوى المبادرات والمشاريع المقترحة، وأساليب الدفاع عن جدواها وأهميتها. ولأن إسلاميي حزب العدالة والتنمية لم يخبروا الحكم من قبل، ووفدوا إلى السلطة من خلفيات اجتماعية وتعليمية وقيمية مغايرة بشكل لافت عمّن سبقهم من الممارسين السياسيين، فقد اجترحوا لأنفسهم أسلوباً خاصاً في تسويق مبادراتهم ومحاكاة من يخالفهم الرأي، الأمر الذي دفع بالكثير من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، ولاسيما من داخل المعارضة، إلى نعتهم ب" الشعبوية"، والتحذير من أن يُفرض تسويقهم لخطابهم إلى إضعاف جذوة التعاطي مع الشأن العام، وإفقار السياسة، بحسبها عملاً إنسانياً عاقلاً.

فبغض النظر عن الأحكام المتبادلة بين الأغلبية بقيادة الإسلاميين والمعارضة، التي اكتست أحياناً طابعاً قديحاً، نشير إلى أن حلحلة ملموسة طالت المجال السياسي المغربي، وإن لم تتضح معالمها وآفاقها بعد.

ويبدو أن مصدر القوة في هذه الحلحلة يكمن في تقريب السياسة من الناس، وربطها مباشرة بمشاكل عيشتهم، بل وحفزهم على اعتبارها ملكاً مُشاعاً للجميع، وليس فناً مقتصرراً على النخبة السياسية المحترفة. ثم لابد من التأكيد على أن الأحكام الجديدة للدستور سمحت بإطلاق مثل هذه الديناميات، حين قضى الفصل مائة (١٠٠) بتخصيص جلسة شهرية واحدة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل الحكومة (٨). وأيضاً حين أُلزم الفصل الحادي بعد المائة (١٠١) رئيس الحكومة بالمشول أمام البرلمان لعرض الحصيلة المرورية لعمل الحكومة، بغية مناقشتها وتقييمها (٩).

فاللاف للانباه عند رصد حصيلة سنة من الأداء السياسي للحكومة التي يقودها الإسلاميون سعيهم إلى الوفاء بطرح أحد أهم الملفات الشائكة في المغرب، والتي عجزت الحكومات المتعاقبة سابقاً على معالجته، بما فيها تلك التي ترأسها زعيم الاشتراكيين، السيد عبد الرحمن اليوسفي ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، بتعلق الأمر بتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، الذي ما انفك يضعف قدرة الاقتصاد المغربي، ويعقّد حظوظ امتلاكه كفاءة الإنتاج والانجاز. فاقتصاد الريع الذي وسم خلال عقود طويلة الممارسة المغربية في مجال الاستثمار والإنتاج، لم يعد مقبولاً من قبل شرائح واسعة من المجتمع المغربي، بل شكل موضوع اعتراض، وانتقاد، ومطالبة بالتغيير، وقد رُفعت شعارات واضحة عند انطلاق الحراك العربي، نددت به، و جهرت بإسقاط رموزه، وطالبت بإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس جديدة، قوامها الشفافية، وتكافؤ الفرص، والإنتاجية، والممسالة والمحاسبة. كما أن حزب العدالة والتنمية، وهو يخوض معركة الانتخابات التشريعية في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، جعل شعار محاربة الفساد في قلب خطابه الانتخابي، وأمعن في التسويق له لاستمالة الفئات الاجتماعية التي تضررت من نتائج هذا النمط من الاقتصاد، وعاشت التفكير، والهشاشة، وتدني شروط العيش الكريم من جراء سياساته.

لم تكن النتائج في الواقع، وحتى حدود نهاية السنة الأولى من حكم الإسلاميين، مرضية في ملف تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، بل إن رئيس الحكومة نفسه وبعض وزرائه، لم يترددوا في الاعتراف بصعوبة اقتحام دهاليز هذه القضية الشائكة والمعقدة. فعقود متعاقبة من الفساد كانت كافية لخلق ما أسماه سليم الحص "ثقافة الفساد"، أي صيرورة السلوكيات الاجتماعية الفاسدة في مجالات حيوية، من قبيل القضاء، والأمن، والإدارة، ثقافة للفساد، والحال أن الثقافة، بحسبها عملية ذهنية، يصعب تغييرها في ربح وجيز من الزمن، بل تحتاج إلى وقت، ونفس جماعي صبور، وتستلزم توسيع دائرة مؤيدي محاربة ثقافة الفساد ومناصري مناهضتها والداعين إلى القضاء عليها. فالحاصل أن حجم المقاومة التي أبدتها المفسدون، كانت أقوى من إرادة الساعين إلى محاربة الفساد، لذلك اعترى خطاب الإسلاميين بعد مرور أقل من سنة من حكمهم نوع من الفتور عند حديثهم عن الفساد، وشرعوا في البحث عن المسوغات المعقولة وغير المعقولة التي تسعفهم في إقناع الرأي العام بأن الفساد ظاهرة اجتماعية مركبة، تحتاج إلى تدرج في الزمن

لمحاربتها، وتشترط حركة مجتمعية عامة، لا تقدر الحكومة وحدها على القيام بها بنجاحة واقتدار. لذلك، لم يذهب وزراء الحزب بعيدا في الكشف عن منابع الفساد والمستفيدين من اقتصاد الربيع في قطاعات اقتصادية واستثمارية حيوية، من قبيل الصيد في أعالي البحار، والنقل على الطرقات بكل أنواعه، ومقالع الرمال، وتفويت الأراضي العمومية إلى الخواص، ناهيك عن المأذونيات في أكثر من قطاع تجاري، والدعم العمومي المرصد لمنظمات المجتمع المدني والأموال الخارجية المحولة في شكل منح وهبات، والتي قلما تخضع لأجهزة الرقابة المالية العليا للدولة.

■ أما اقتصادياً، فقد تميز أداء الحكومة التي يرأسها الإسلاميون بمجموعة من الإجراءات الاستعجالية عنيت، بدرجة أساسية، بالتشغيل، والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وتنمية الطبقة الوسطى وتطوير إمكانياتها، وهو ما سمحت بتأكيده مؤشرات الاستثمار العمومي البالغ ١٨٨ مليار درهم خلال السنة الأولى من عمر الحكومة، إضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ١٦٪ خلال التسعة شهور الأولى من تنصيب حكومة السيد عبد الإله بنكيران. ويبدو واضحاً أن الحكومة، انسجاماً مع برنامجها السياسي، تسعى إلى ترشيد النفقات العمومية، والحد من الضغط المتزايد لهذه الأخيرة على الموازنة العمومية، وهو ما سمح لها واقعيّاً بتوفير خمسة مليارات درهم " نتيجة التشف في خدمات الفندق والاستقبال"، علاوة على اصرارها على فرض الرقابة على الأداء الضريبي، مما أتاح لها تعزيز إيراداتها من هذا المصدر الضرائب (مبلغ إضافي مقداره ثمانية مليارات درهم خلال العام ٢٠١٢).

جدير بالذكر أن الحكومة خصصت، في نطاق تدابيرها الاستعجالية، ٥١٠ مليون درهم لضمان التنافسية بين المقاولات، زيادة على رصد أربع مئة مليون درهم لرفع كفاءة المقاولات وتقوية قدراتها، كما لم يفتها إعطاء الأفضلية في الصفقات العمومية للمقاولات الوطنية، حتى حين يصل الفرق في العروض بينها وبين المقاولات الأجنبية عتبة الخمسة عشر في المائة. ففي الواقع، وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات، ظلت حصيللة الأداء الاقتصادي للحكومة بعد مرور سنة على تنصيبها متواضعاً، مقارنة، من جهة، مع ما وعد به برنامجها السياسي، و بالنظر، من جهة ثانية، لتطلعات المواطنين والآمال التي عقدوها على هذه الحكومة، وانتظروا ملامسة نتائج واضحة منها. فلو وقفنا عند أمثلة عملية سناحظ محدودية الحصيللة الاقتصادية للحكومة، وضعف النتائج الفعلية لأدائها. فبينما وعد حزب العدالة والتنمية في برنامج الانتخابي بنسبة نمو اقتصادي تصل عتبة السبعة في المائة، نجد أن حصيللة السنة الأولى من عمل الحكومة بلغت ٢،٩٪، وهو معدل أقل بكثير من الوعد الذي قطعوه على أنفسهم، وعاودوا التأكيد عليه في البرنامج الانتخابي لحظة تنصيبهم، حين توقعوا أن تصل النسبة الإجمالية للنمو ٥،٥٪.

■ لم تنج الحصيللة الاجتماعية، هي الأخرى، من محدودية النتائج، وضعف التأثير الفعال والإيجابي في أوضاع الناس وأحوالهم المعيشية. جدير بالذكر أن الحكومة التزمت ب" تطوير وتفعيل البرامج

الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية خصوصاً التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرض بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات". بيد أن استقراء آراء المواطنين، وتحليل ردود فعلهم حُيال ما حققته الحكومة بالنسبة لأوضاعهم المعيشية، يدل، بما يترك مجالاً للاختلاف، أن ثمة خيبة أمل مما حققته الحكومة، وأن الحصيلة كانت ضعيفة، ودون سقف الآمال والتطلعات المنتظرة. والأخطر من ذلك، هناك من لم يتردد في القول إن السنة الأولى من عمر الحكومة تميزت بتراجع واضح عن العديد من المكتسبات الاجتماعية، وفي مقدمتها الزيادة في أثمان المحروقات التي كان لارتفاعها تأثيرات عميقة على القدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين، وفي مقدمتها الفقراء، والطبقات محدودة الدخل. يُضاف إلى ذلك، تنصّل الحكومة من التزاماتها السابقة إزاء الشباب المعطلين حاملي الشهادات، حيث لم يتم توظيفهم كما تمّ الاتفاق على ذلك في إطار الحوار الاجتماعي، وهو ما تفسره نسبة البطالة في صفوف الشباب التي وصلت ثلاثين في المائة. ولعل ما يُذكي دقة هذه الأوضاع، ويزيد من تفاقمها، ويكشف عجز الحكومة عن التصدي لها، استفحال ظاهرة الفساد والرشوة، وضعف انغراس قيم الحكامة في التدبير العمومي، وهو ما يفسر تراجع مكانة المغرب في مراتب الشفافية الدولية، حيث احتل المغرب، بحسب التقرير الأخير لمؤسسة "مشروع العدالة العالمية"، الرتبة الثمانين (٨٠) من أصل ٩٧ دولة.

ثالثاً - وماذا عن مشاهد المستقبل؟

ليس في مكن هذه المقالة الحكم على مستقبل أداء الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية في شخص زعيمه السيد عبد الإله بنكيران ، فهي لم تتجاوز السنة ونيف تستكمل، لكن بالمستطاع تبيان الحدود التي تتحكم في إرادة " الإسلاميين" وهم يرومون الارتقاء بفكرة الإصلاح وصياغتها في سياسات عمومية قابلة للتنفيذ على صعيد الممارسة، كما بمقدرة المتابع للشأن السياسي المغربي استشراف الحظوظ الدنيا التي ترتمس أمام هذه الحكومة على صعيد الواقع وتوقعات الانجاز.

فعلى صعيد الحدود، ثمة مصادر ثلاثة لا بد من التنبه إليها لمعرفة الإمكانيات المتاحة للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وهي في عمقها حدود ذات طبيعة دستورية - مؤسسية، وأخرى ذات صلة بالسياق المغربي، وصنف ثالث مرتبط بالظرفية الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية. فحكومة السيد عبد الإله بنكيران، كما أسلفنا الإشارة ، تشتغل في علاقة تلازمية مع المؤسسة الملكية، بكل ما أتاح الدستور لهذه الأخيرة من صلاحيات واختصاصات مقررة وإستراتيجية، كما أنها ملزمة بالإنصات والتنسيق والتعاون مع حلفائها، ما يعني أن قدرتها على الذهاب عميقاً في الإصلاحات رهين بهذين الفاعلين الأساسيين، أي الملك والأحزاب أطراف التحالف الحكومي. صحيح أن الدستور الجديد وسّع دائرة عمل الحكومة وأناطها بصلاحيات مهمة في مجال صياغة السياسات العمومية وتنفيذها وتتبع آثارها، وصحيح كذلك أن الإرادة

الملكية واضحة في مضمار مواصلة الإصلاحات وتعميقها، غير أن الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية تبقى مرتهنةً إلى حدّ كبير بمكونات النسق السياسي المغربي، ومهدى فعالية تكاتف جهودها من أجل تسريع وتيرة الإصلاح وتعزيز آلياته وتعميق مكاسبه. والواقع أن أطراف النسق السياسي المغربي وإن شددت في خطبها على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات، وأعلنت عن إرادتها في صون مسيرته، فإن ثمة مقاومات، وهو أمر طبيعي في كل المجتمعات التوّاقة إلى الانتقال إلى وضع أفضل، ستسعى إلى الحدّ من إيقاع مشروع الإصلاح، ولمّ لا تعريضه إلى كبوات وربما إخفاقات. فصيلة الاختلالات المتراكمة على مدى خمسة عقود واضحة في المغرب، وتحتاج إلى نَقَسٍ إصلاحي جماعي، منتظم، صبور، ومتدرج في الزمن. لذا، يشكل توسيع دائرة بناء التأييد حول قضية الإصلاح أولويةً إستراتيجيةً، لتشمل كل الأطراف المعنية بهذا المشروع، بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية. إن الأرضية المشتركة المطلوب تسويقها والتوافق حولها تكمن في إقناع المترددين والمنافحين لفكرة الإصلاح بأن مصلحتهم أولاً وأخيراً تتوقّف على ضمان الاستقرار، وصيانته، وتوفير شروط العبور السّلس إلى مرحلة تقطع مع مصادر التوتر السياسي والاجتماعي الذي عمّ البلاد العربية، ومنها المغرب. والحال أن حزب العدالة والتنمية ما انفكّ، منذ فوزه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، يفتح جسورَ التواصل مع كل القطاعات وجماعات المصالح التي يعي أهمية دورها في إنجاح تجربته الإصلاحية على رأس الحكومة، سواء داخل أوساط الاقتصاد والمال والشغل [منظمات أرباب العمل وجمعيات المستثمرين، والنقابات والروابط المهنية]، أو في علاقته بالقطاعات الوازنة من أجل بناء الثقة في قدرة الحزب على إنجاح سيرورة الإصلاح. إنها عملية حوارية شاقة ومعقدة، تتطلب ذكاءً وصبراً كبيرين لتعطي نتائجها الإيجابية والفعالة.

إلى جانب هذين المصدرين، ثمة مصدر ثالث سيحدّد من أداء حكومة حزب العدالة والتنمية ويرهن إرادته في تحويل مشروعه الإصلاحي إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ، ومفتوحة، بالتالي، على نتائج من شأنها تمتين موقعه في الخريطة السياسية والحزبية المغربية. إنه مشكل تمويل الجهود الإصلاحية التي تضمنها برنامجه الانتخابي، وتمت ترجمتها إلى حد كبير في البرنامج الحكومي المصادق عليه من قبل البرلمان نهاية شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. فمن الواضح أن انتقال الإسلاميين إلى ممارسة السلطة عبر قيادة العمل الحكومي تزامن مع ظرفية إقليمية ودولية موسومة بالأزمة المالية والانكماش الاقتصادي. لذلك، لاحظنا تراجعاً واضحاً في توقعات حزب العدالة والتنمية وهو يتحدث عن النمو الاقتصادي الذي تروم حكومته تحقيقه، فمن نسبة سبعة في المائة التي سوقها خطابه الانتخابي كسقف أعلى منتظر، شرع في التشديد على أن معدل النمو المزمع إدراكه سيتراوح ما بين ٢,٥% و ٥%، وإلى سبعة في المائة مع نهاية ولايته عام ٢٠١٦، ولا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة ستسمح بتحقيق هذه النسبة. ومع ذلك، يتضمن برنامج الحزب وتصريحات قادته من داخل الحكومة وخارجها رهانات من شأنها تنويع

وتعظيم فرص انسياب رؤوس الأموال والاستثمار إلى المغرب، من قبيل " التمويلات الإسلامية"، على الرغم من النتائج غير الفعالية التي أسفر عنها هذا النمط من التمويل في دول عربية كثيرة [مصر أساساً]، وأيضاً الادخارات التي يراهن الحزب على جنبها من تخليق الحياة العامة وترشيد الإنفاق العام، ومحاربة الفساد واقتصاد الربح.

تنطوي المعطيات المعالَجة أعلاه على مفارقة دقيقة بالنسبة لمستقبل حزب العدالة والتنمية وآفاق تطور تجربته السياسية والتنظيمية. فمن جهة، لمست قطاعات مهمة من المجتمع المغربي في فوزه إمكانيات وفرصاً مفتوحة على الإصلاح، بسبب أنه حزب حديث النشأة [١٩٩٨] - على الرغم من تشديد قاداته على أنه سليل الحركة الوطنية، وأن شرعيته تنهل من تاريخ الكفاح من أجل الاستقلال - ثم علاوة على حدائته، ظل سجله النضالي شبه أبيض، لم تنل منه إخفاقات بناء الدولة المغربية الحديثة، حيث ظل بعيداً عن مثالب السلطة ووزر ممارستها، كما حدث لمجمل الأحزاب السياسية المغربية، القديمة منها والحديثة. يُضاف إلى ذلك أن بروز الحزب وتعاطف قاعدته الشعبية، تزامنا مع ما يمكن أن نسميه " الزمن السياسي للإسلاميين"، وهي دورة تاريخية تشترك فيها عموم البلاد العربية، حيث هناك طلب متزايد على هذا النمط من الخطاب التوافق إلى ممارسة السلطة بلُبوسات إسلامية، بعدما تراجعت الخطابات السياسية المتناظرة معها، كما هو حال القومية، والاشتراكية، والليبرالية، والعلمانية والحدائثة. بيد أن " الإسلاميين"، وهذا هو الوجه الثاني من المفارقة، يفتقدون إلى الإمكانيات المالية والاقتصادية، وتعوزهم الخبرة المؤسساتية، وتقاليد تدبير الشأن العام، التي تمكنهم من ولوج أبواب النجاح في تجربتهم الحكومية. ناهيك عن القلق المتزايد للمواطنين ورجبتهم في أن يلمسوا بسرعة نتائج حكم الإسلاميين تغير أوضاعهم نحو الأفضل، في ميادين الشغل والصحة والتعليم، وكل ما يملكهم من العيش الكريم. إن المستقبل سيكون صعباً بالنسبة لتجربة حزب العدالة والتنمية من هذه الزاوية بالذات، أي أفق النجاح في الإنجاز، وتجنب الكبوات، وربما الإخفاقات التي قد تُضعف مكانتهم وتعرضهم لما يمكن تسميته " الترهل السياسي" Harcelement Politique، والسلطة، كما هو معروف، تساهم في الترهل وتنمي شروطه. فإذا كانت المقارنة بين تجربة الاشتراكيين المغاربة في السلطة [حزب الاتحاد الاشتراكي على وجه الخصوص] ونظرائهم في حزب العدالة والتنمية لا تنطوي على كل العناصر المطلوبة لصحة إقامتها، فإنها تساعد على الأقل على استخلاص العبر والدروس. فقد دخل الاشتراكيون المغاربة مقام السلطة بعد أن ظلوا قرابة أربعين سنة خارجها [١٩٦٠، ١٩٩٨]، غير أنهم خرجوا منها بعد ممارستها عقداً من الزمن ونيف [١٩٩٨ - ٢٠١١]، أكثر ترهلاً وانشفاقاً وتراجعاً على صعيد قوتهم السياسية والتنظيمية. ومع ذلك في السياسة كالفلاحة التفاوض واجب. ثم إن حزب العدالة والتنمية وعدّ المصوتين عليه أن يبقى صريحاً معهم، وفيماً للالتزامات التي قطعها على نفسه وأدى القسم من أجلها. لذلك ننتظر المستقبل للحكم على تجربة، إن نجحت في تفكيك تحالف السلطة

والثروة ولو بالتدريج، ستفتح الباب واسعاً لحياة سياسية جديدة في المغرب الأقصى، وربما لعموم البلاد العربية، بل وستدفع الفكر السياسي دفعا لإعادة النظر في أطروحاته حيال قدرة الإسلاميين على تدير الشأن العام باقتدار، بكفاءة تحريره عالية إزاء المنظومات الفكرية التي استبدت بعقول العرب وأثبتت عدم التأثير في اتجاه التغيير في المنطقة..

الهوامش

(١) نصّ الفصل السابع والأربعون من الدستور المغربي الجديد (٢٠١١) على ما يلي: " يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها..". أنظر الجريدة الرسمية المغربية، العدد ٥٩٦٤ مكرر، بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١، ٣٥٥٩ وما بعد.

(٢) يتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، علاوة طبعاً على حزب العدالة والتنمية (٣) أولى الدستور الجديد أهمية خاصة لموضوع الحكامة ومؤسساتها وآلياتها، حيث أفرد لها باباً منفرداً، هو الباب الثاني عشر الذي يبتدئ من الفصل ١٥٤ وينتهي في الفصل ١٧١. للإطلاع على الدستور المغربي، الصادر في ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١١، أنظر الجريدة الرسمية، عدد ٥٩٦٤ مكرر بتاريخ ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠١١، ص ٣٦٠٠.

(٤) نُشر الخبر في العديد من الصحف الوطنية، وفي الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية يوم الأحد ١١ مارس/ آذار ٢٠١٢.. راجع موقع الحزب: <http://www.pjd.ma/>

(٥) تكونت حركة ٢٠ فبراير عند انطلاقها من كل من مناصلي جماعة العدل والإحسان الإسلامية غير المرخص لها قانونياً، واليسار الاشتراكي الموحد، وحزب النهج الديمقراطي، وشتات من الجمعيات والمنظمات، ومناصلي بعض الأحزاب السياسية، ونشطاء جمعويين مستقلين.

(٦) تجدر الإشارة إلى أن الحزب يعتبر نفسه سليل الحركة الوطنية، وليس وليد انصهار أجبرته الظروف بين قاداته المنحدرين من "جمعية الإصلاح والتجديد" و" الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، بزعامة عبد الكريم الخطيب، التي لها امتدادات تاريخية قديمة، سواء داخل جيش التحرير المغربي، أو في أوساط النخبة الوطنية المغربية.

(٧) نشير إلى أن الدستور المغربي الحالي حدد في فصله الثاني والستين مدة الولاية التشريعية في خمس سنوات: "ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس".

(٨) نصت الفقرة الثالثة من الفصل مئة على ما لي: "تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة".

(٩) نص الفصل الحادي بعد المائة على ما يلي: " يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين. تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها..".